قرار جمهورى بإقالة رئيس جامعة بورسعيد «الإخوانى»
..وحملة لتطهير الجامعات من قيادات الإرهابية

كتبت - سلمى هشام:

أصدر الرئيس عدلى منصور قراراً بإلغاء تعيين الدكتور عماد يحيى عبدالجليل خضر رئيسًا لجامعة بورسعيد، كما أصدر الرئيس قرارًا جمهوريًا بإنشاء صندوق لتحسين أحوال العاملين المدنيين بالجامعات الحكومية.

وأصدر الرئيس عدلى منصور قرارًا جمهوريًا بتعديل المادة ١٩٥ مكرر الخاصة بقانون تنظيم الجامعات، وكان رئيس الوزراء، قد قرر أمس إلغاء قرار تعيين الدكتور «عماد عبد الجليل» رئيسًا لجامعة بورسعيد، بعد تأكده من أنه عضو مهم فى جماعة الإخوان الإرهابية، وأرسل كل الإثباتات إلى رئيس الجمهورية «عدلى منصور»، للتأكيد على أفعال رئيس جامعة بورسعيد ليصدر قراره أمس.

يأتى ذلك، عقب قيام أساتذة جامعيين بجامعة بورسعيد، بتحرير محضر رسمي، يوم الأربعاء الماضى، بقسم شرطة بور فؤاد أول، ضد الدكتور عماد يحيى عبد الجليل رئيس الجامعة، اتهموه خلاله بالانتماء لتنظيم الإخوان الإرهابى، ونظموا وقفة تطالب بإقالته.



عدلى منصور

وحول هذا القرار قال الدكتور جمال زهران - أستاذ العلوم السياسية بجامعة بورسعيد- إنه يواصل حملته لإقالة جميع القيادات الجامعية المنتمية لجماعة الإخوان الإرهابية.

وأضاف فى تصريح لـ«الدستور»، أن الحملة التى قادها تهدف إلى تطهير الجامعة من القيادات الإخوانية، على غرار إقالة قيادات الحزب الوطنى المنحل، عقب ثورة ٢٥ يناير.

وأشار إلى أنه لديهم قائمة لـ٤ رؤساء جامعات: المنيا، وبنى سويف، والإسكندرية، وبور سعيد، و٣٠ قيادة جامعية بين نواب رؤساء جامعات، وعمداء للكليات ينتمون تنظيميًا للجماعة الإرهابية.

وأكد أن إقالة رئيس جامعة بور سعيد، جاءت نتيجة لانتمائه لجماعة الإخوان الإرهابية، وصدور حكم قضائى ببطلان المجمع الانتخابى لاختياره رئيسا للجامعة، وتدهور الوضع التعليمى للجامعة فى عهده.

وقال إن الحكومة تأخرت فى اتخاذ قرار إقالته، والذى جاء عقب اعتصام استمر ٨ أيام متواصلة من أعضاء هيئة التدريس، والطلاب، نتيجة سكوتهم عن إرهاب طلاب الإخوان داخل الجامعة، وتم رصد كتابات مسيئة ومناهضة للجيش والشرطة داخل المكاتب الإدارية للعمداء وأعضاء هيئة التدريس، ولم يتخذ قراراً حاسما بشأن التعامل مع الوقائع الإرهابية داخل الجامعة.

الرئيس عدلى منصور:

1 السيسى لا يحكم.. ولم يطلب منى إصدار قرار معين أو الامتناع عن قرار معين

2 المشير آخر من يتكلم فى اجتماعات مجلسى الوزراء والدفاع الوطنى لأنه يستمع أكثر مما يتكلم

3 لا تفاوض مع جماعة مارست العنف ضد أبناء مصر وحرضت عليه

4 الأمن يواجه إرهابًا يروع الشعب ويلقى الأبرياء من فوق المبانى لترويع الشرطة

5 اتخذنا قرارات فى مجلس الدفاع الوطنى ضد الإرهاب لا يمكن الكشف عنها

6 عدم تحصين اللجنة العليا للانتخابات يؤجل إعلان رئيس لمصر ٦ أشهر ونصف الشهر

أكد الرئيس «عدلى منصور» أنه لن يكون طرفًا فى أى مفاوضات مع جماعة الإخوان «الإرهابية» تحت مسمى التهدئة، وقال إنه لا يمكن التفاوض مع جماعة مارست العنف ضد أبناء الشعب المصرى وحرضت عليه.

وطالب المستشار منصور جماعة الإخوان الإرهابية بنبذ العنف والإيمان بفكرة الوطن مؤكدًا أن مصالحتهم مع الشعب المصرى مرفوضة.

وقال إن جهاز الأمنى يواجه إرهابًا يقوم بترويع الشعب وإلقاء الأبرياء من فوق أسطح المنازل مؤكدًا أن مواجهة الإرهاب لا تعنى عودة الأمن السياسى.

ووصف منصور حادث كمين مسطرد «بالخسة» وقال إن هذا الحادث دعا مجلس الدفاع الوطنى لاجتماع طارئ لمناقشة تأمين البلاد خلال الفترة المقبلة، وقال إن الاجتماع تم «لتقدير الموقف» الأمني.

وقال إن مجلس الدفاع الوطنى اتخذ قرارات وإجراءات لمواجهة الإرهاب لا يمكن الكشف عنها.

وحول من يحكم مصر الآن وصف منصور أن ما «يشاع» عن أن المشير عبد الفتاح السيسى هو من يحكم «بالأمر الغريب» وقال إن الرجل لا يعمل إلا فى مجاله بالقوات المسلحة، وأضاف أن المشير هو آخر من يتكلم فى اجتماعات مجلس الوزراء ومجلس الدفاع الوطني، وفسر ذلك بأنه يحب الاستماع إلى وجهات النظر الأخري، وينصت أكثر مما يتكلم، مؤكدًا أن مصر محكومة بالمؤسسات.

وحول تحصين قرارات اللجنة العليا للانتخابات ضد الطعون أوضح الرئيس أنه كقاض دستورى لا يتصور تحصين عمل إدارى من الرقابة القضائية ولكنه كمواطن لا يستطيع أن يعرض مصر لمحنة ستة أشهر ونصف الشهر مرة أخرى فى هذه الظروف بالغة الصعوبة، كما لا يستطيع أن يكلف الخزانة العامة المرهقة بمئات الملايين من الجنيهات جراء إعادة الانتخابات الرئاسية حال قبول الطعن عليها، مؤكدًا أن التكلفة المادية للانتخابات الرئاسية ستبلغ ٦٥٠ مليون جنيه متسائلاً: هل تغيير الانتخابات فى بلد يمر بهذه الظروف الاقتصادية الصعبة؟

وأوضح أن هناك ١٥ قرارًا إداريًا للجنة الانتخابات يمكن الطعن عليها وأن البت فى هذه الطعون يستغرق ١٣٥ يومًا إضافة إلى ٦٠ يومًا فترة الانتخابات.

وانتقد الرئيس منصور تدخل قطر فى الشأن المصرى وقال إن الأمر زاد عن الحد بدليل استضافة قناة الجزيرة لأعداء الدولة المصرية، وقال إن قطر لم تستجب لتحذيرات قادة دول الخليج بأن ممارساتها تضر بالأمن القومى العربى وتحالف المعاهدات العربية، موضحًا أن أى دولة عربية لا تستطيع سحب سفيرها من دولة عربية أخرى إلا بعد التأكد من أنها تعمل على إضرارها.

وقال منصور إنه فى البداية بتحصين اللجنة العليا فى القانون الجديد، إلا أن المصلحة الوطنية حتمت التحصين، لإنجاز خارطة الطريق، ولمواجهة الظروف التى تمر بها البلاد وقال منصور إنه ترك مسألة شرط المؤهل العالى للجنة الانتخابات وأنه كان مع شرط المؤهل العالى.

رئيس الجمهورية يقر قانون الانتخابات الرئاسية ويحصن «العليا للرئاسة»

لأول مرة: الكشف الطبى على مرشحى الرئاسة أمام لجنة طبية تحددها لجنة الانتخابات

أصدر المستشار عدلى منصور رئيس الجمهورية القرار رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٤ بإقرار قانون تنظيم الانتخابات الرئاسية.

وقال المستشار على عوض مستشار رئيس الجمهورية للشئون القانونية والدستورية، فى مؤتمر صحفى، إن هذه الخطوة تمهد الطريق للمرحلة الثانية من خريطة الطريق وهى إعلان لجنة الانتخابات الرئاسية البدء فى إجراءات انتخاب رئيس الجمهورية بفتح باب الترشح والسير فى هذه الإجراءات حتى إتمامها بإعلان المرشح الفائز فى هذه الانتخابات للسير بعد ذلك فى الاستحقاق الأخير فى الدعوة لانتخاب مجلس النواب الجديد.

وأشار المستشار صالح إلى أن شروط الترشح لرئاسة الجمهورية الواردة بالفصل الأول ٨ شروط.. وهى أن يكون مصريا من أبوين مصريين.. ألا يكون قد حمل أو أى من والديه أو زوجه جنسيات دولة أخرى، أن يكون متمتعا بحقوقه المدنية والسياسية.. أن يكون قد أدى الخدمة العسكرية أو أعفى منها قانونا، ألا يقل سنه يوم فتح باب الترشح عن ٤٠ سنة ميلادية.

وأضاف أن هناك نقطة كانت محل خلاف وهى مدى جواز الطعن فى قرارات لجنة الانتخابات الرئاسية وذلك وفق النص الدستورى الوارد فى دستور ١٩٧١ والإعلان الدستورى الصادر فى ٣٠ مارس ٢٠١١ من أن قرارات اللجنة نهائية وغير قابلة للطعن عليها بأى طريق.

وفيما يتعلق بالكشف الطبى على مرشحى الرئاسة قال عوض إن الكشف الطبى سوف يكون بواسطة لجنة طبية تحددها لجنة الانتخابات وهى لجنة موحدة لكل المرشحين.

وأكد المستشار الدستورى لرئيس الجمهورية، أنه تم رفع سقف الحد الأقصى للدعاية الانتخابية للترشح للرئاسة، إلى ٢٠ مليون جنيه مرحلة أولى و ٥ ملايين للإعادة.

وأضاف أن ثلاثة شروط أخرى جاءت تلبية للمقترحات التى تلقتها الرئاسة وهى أن يكون حاصلا على مؤهل عال، ألا يكون قد حكم عليه فى جناية أو جريمة مخلة



عدلى منصور

بالشرف أو الأمانة وإن كان قد رد إليه اعتباره، ألا يكون مصابا بمرض بدنى أو ذهنى يؤثر فى أداء مهام رئيس الجمهورية.

وأشار إلى أن الرئاسة ارتأت اكتفاء قبول الترشح بأن يؤيد المترشح ما لا يقل عن ٢٥ ألف مواطن ممن لهم حق الانتخاب فى ١٥ محافظة على الأقل، وبحد أدنى ١٠٠٠ مؤيد من كل محافظة منها، دون ما ورد بالدستور من تزكية المرشح من قبل ٢٠ عضوا على الأقل من أعضاء مجلس النواب وذلك نظرا لعدم وجود المجلس النيابى فى هذه المرحلة.

وأشار صالح إلى أن المستندات التى يجب إضافتها إلى طلب الترشح هى صورة المؤهل الحاصل عليه والتقرير الطبى الموقع على المرشح والصادر عن الجهة التى تحددها لجنة الانتخابات الرئاسية وإقرار بأنه لم يسبق الحكم عليه فى جناية أو أى جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة وإن كان قد رده إليه اعتباره.

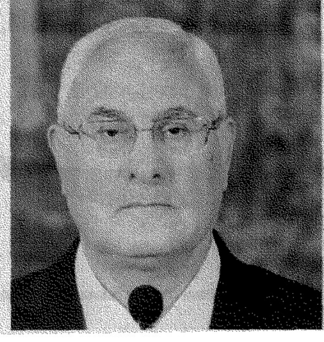
وقال إن من بين المستندات التى يجب توافرها مع طلب الترشح إيصال يفيد بسداد مبلغ ٢٠ ألف جنيه لخزانة لجنة الانتخابات الرئاسية بصفة تأمين يرد إليه بعد إعلان نتيجة الانتخابات مخصوما منه مصاريف النشر وإزالة الملصقات الانتخابية.

وأضاف المستشار على عوض أن «القانون يحظر الكتابة بأية وسيلة على جداران المبانى الحكومية والخاصة لأغراض الدعاية الانتخابية وكما ألزم القانون البنك الذى يقوم المترشح بفتح حساب فيه لإيداع ما يتلقاه من تبرعات نقدية وما يخصصه من أمواله الشخصية بإخطار لجنة الانتخابات الرئاسية أولا بأول.

وتابع يقول إن «القانون نظم عملية تصويت الوافدين بالداخل والمصريين بالخارج بصورة تقضى على جميع المشكلات والعقبات التى كانت تثار فى هذا المجال».

وأشار المستشار على عوض إلى أن قسم التشريع اقترح إضافة حكم لنص المادة ١٢ تقضى بأن يقدم طلب الترشح إلى لجنة الانتخابات الرئاسية وذلك على النموذج الذى تعده اللجنة مقابل سداد مبلغ مقداره ١٠ آلاف جنيه، وذلك ضمانا لجدية المترشح وتغطية النفقات لبعض النماذج إلا أن الرئاسة قررت العدول عن هذا الاقتراح حتى لا يكون قيدا أمام طالب الترشح خاصة أن القانون قد استحدث سداده لمبلغ ٢٠ ألف جنيه بصفة التأمين.

الرئيس منصور يبحث تعزيز التعاون مع منظمة التعاون الإسلامى



عدلى منصور

اياد أمين

كتبت – شيماء فرج

التقى الرئيس عدلى منصور أمس . بمقر رئاسة الجمهورية بمصر الجديدة، إياد أمين مدنى . أمين عام منظمة التعاون الإسلامى، وذلك فى أول زيارة له إلى مصر عقب توليه منصب أمين عام المنظمة فى الأول من يناير الماضى، وذلك بحضور نبيل فهمى . وزير الخارجية . والسفير الحبيب كعباشى . مدير الشئون العربية بمنظمة التعاون الإسلامى.

وهنأ أمين عام المنظمة الرئيس على المضى بخطى ثابتة على صعيد تنفيذ استحقاقات خارطة المستقبل، معرباً عن ثقته فى إنجاز جميع استحقاقاتها بنجاح، وآملا أن يسهم هذا النجاح فى عودة الريادة المصرية للمنطقة. ورحب الرئيس بمواقف المنظمة وبياناتها الخاصة باعتماد الدستور المصرى الجديد وتنفيذ خارطة المستقبل، واستنكارها للعمليات الإرهابية الأخيرة، مشيداً بمواقف الدول العربية والإسلامية الصديقة الداعمة لمصر فى المرحلة الراهنة.

وصرح السفير إيهاب بدوي . المتحدث الرسمى باسم رئاسة الجمهورية . بأن الرئيس منصور هنأ «مدنى» على توليه منصبه الجديد فى يناير الماضى، معرباً عن دعم مصر الرئيس الحالى لقمة منظمة التعاون الإسلامى ٢٠١٣-٢٠١٦ له فى الاضطلاع بمهام المنظمة ومعاونته فى تحقيق أهدافها، ولا سيما تعزيز ودعم أواصر الأخوة والتضامن بين الدول الأعضاء، ومناصرة قضاياها العادلة، وضمان مشاركتها فى عمليات اتخاذ القرار على المستوى الدولي، فى المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتأمين المصالح المشتركة، بالإضافة إلى تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الإسلامية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادى فيما بينها، بما يفضى إلى إنشاء سوق إسلامية مشتركة، وبذل الجهود لتحقيق التنمية البشرية المستدامة والشاملة، والرفاهية الاقتصادية فى الدول الأعضاء.

على صعيد التعاون الإسلامى، أكد الرئيس منصور أن مصر ستسعى جاهدة، بصفتها الرئيس الحالى لقمة المنظمة؛ للإسهام فى معالجة القضايا الجوهرية التى يواجهها العالم الإسلامى، ولاسيما قضايا السلام والاستقرار فى الشرق الأوسط، حيث تم أثناء اللقاء تناول عدد من القضايا المحورية فى المنطقة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية والأزمة السورية، بالإضافة إلى حماية صورة الإسلام الحقيقية والدفاع عنها، وتشجيع الحوار بين الحضارات والأديان، والدفاع عن حقوق المسلمين فى الدول ذات الأقليات الإسلامية، فضلا عن قضايا التنمية، وإعلاء قيم حقوق الإنسان وكرامته، ومشاركة الشباب، وتمكين المرأة فى العالم الإسلامى.